

أثر ظاهرة الاختلاس في التخلص من الحركات الإعرابية

د. عاطف عادل شفيق المحاميد.

وزارة التربية والتعليم، قسم التدريب والتأهيل
والإشراف التربوي التابع لمديرية التربية والتعليم
لمنطقة البادية الجنوبية/ معان - الأردن





مستخلص:

يتناول هذا البحث ظاهرة الاختلاس التي تعدّ من بين الظواهر اللغوية التي لها علاقة بحركات اللّغة العربيّة، وتمسّ مسألة الإعراب، لارتباطها الوثيق بقضايا تقصير الحركات، والتوجه نحو التخلص منها بحذفها، ممّا افضت إلى وجود خلاف بين علماء اللّغة في تعليلهم للشواهد التي جاءت عليها. وقد أديرت هذه الدّراسة على مجموعة من الاستعمالات اللغوية التي اتاحت اللّغة لأبنائها أن يمارسوها بعيداً عن المعيارية القواعدية. وهدفت الدّراسة إلى بيان اثر ظاهرة اختلاس الحركة الإعرابية في ميل اللّغة إلى التخلّص من حركات الأواخر، وهو امر وارد في العديد من الاستعمالات اللغوية التي أقرّ علماء اللّغة القدماء بفصاحتها، والوقوف على شواهدا بالتحليل والتفسير على اساس النظام المقطعيّ للّغة العربيّة وفق علم الأصوات الحديث. الكلمات الدّالة: الاختلاس، الإسكان، الحركات الإعرابية.

The Impact of Al-Ikhtelasphenomenon on droppingthe syntactic Harakat

Abstract

This study addresses Al-Ikhtelas phenomenon, which is considered to be among the linguistic phenomena that are related to Al-Harakat of the Arabic language and affect the inflectional issue. The study focuses on this phenomenon for its close association with the issues of shortening and deleting Al-Harakat, which led to a disagreement between linguists in their interpretation of the evidences that came out from Al-Ikhtelas phenomenon.

The study has been applied on a number of linguistic uses that allowed its users to wield them far away from the grammatical standard.

The study aims to shed the light on the impact of Al-Ikhtelas phenomenon in reinforcing Arabic language tendency towards removing the final Harakat, the matter which is featured in many of linguistic uses that was acknowledged by linguists, who analyzed and interpreted the evidences based on the modern system of Arabic language phonology.

Keywords: Al-Ikhtelas, Al-Iskan, Syntactic Harakat.





المقدمة

مما لا شك فيه أن علماء اللغة القدماء قدموا جهوداً كبيرة ولمموسة في شأن رصد الاستعمالات اللغوية المخالفة للقواعد النحوية التي وضعوها، ومما كان له العناية الكبيرة في ذلك أمر التخلص من الحركة الإعرابية من أواخر بعض الاستعمالات اللغوية دون وجود مسوغ لذلك.

وتكمن مشكلة الدراسة في أن النظام اللغوي الذي تسير عليه أي لغة من اللغات أوسع بكثير من الأنظمة والقيود النحوية التي وضعها علماء اللغة، وعلى الرغم من ذلك فقد تنبه النحاة القدامى لظواهر لغوية مسموعة، ومنها ظاهرة اختلاس الحركات الإعرابية، فقد وردت عباراتهم الوصفية المتعددة حولها في طرق الأداء الصوتي، فنجد هذه الأوصاف المستفيضة في الأداء القرآني من جهة، وبعض الشواهد الشعرية من جهة أخرى، ولكن النحاة لم يؤطروا قواعد محددة تحكمها كما فعلوا مع الظواهر اللغوية الأخرى، كما أن النظام الكتابي لم يضع أي علامة تميز هذه الظاهرة، أي أن الكتابة لا تعتمد برمز الحركات المختلصة

وسار جل هذه الدراسة في ركاب المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث نهضت بجمع ظواهر الاختلاس في اللغة العربية من المصادر والمراجع اللغوية وترتيبها وتحليلها، مع بيان اثر الاختلاس في توجه اللغة من التخلص من الحركة الإعرابية في بعض الاستعمالات، وتفسيرها على أساس النظام المقطعي وفق علم الأصوات الحديث.

وقد حاولتُ جاهداً تقديم أمثلة متنوعة على هاتين الظاهرتين شملت نصوصاً وشواهد من القرآن الكريم وقراءاته المتواترة، التي تم تأييدها ببعض النظائر الشعرية، وقد جاءت هذه الدراسة موزعة على ثلاثة مباحث على النحو الآتي:



أما المبحث الأول، فكانت مسأله تمهيدية اشتملت على مصطلح الدراسة الرئيس، فأوردت حديثاً عن الاختلاس لغة واصطلاحاً.

وجاء المبحث الثاني خاصاً بعلاقة ظاهرة الاختلاس بظاهرة الإسكان، بتناول هاتين الظاهرتين عند علماء اللغة القدامى، والوقوف على آرائهم فيهما.

وتناول المبحث الثالث ظاهرة الاختلاس بوصفها مظهرًا من مظاهر التخلص من الإغراب. ثم أتبعته هذه المباحث بخاتمة ضُمن فيها بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة

المبحث الأول: الاختلاس لغة واصطلاحاً:

لقد تنبه اللغويون العرب القدامى لظواهر الكلام المسموع، ودرسوا ظواهره دراسة عميقة، وتدلّ النصوص اللغوية على أنهم لم يكونوا يكتفون بحكمهم على اللغة بصورتها المكتوبة، بل كانوا يربطون بين الكلام المنطوق والكلام المكتوب في إيضاح الكثير من المسائل اللغوية.

ولعل قضية الاختلاس في اللغة العربية من بين الظواهر اللغوية التي لا يمكن الحكم على مسائلها إلا بالنظر في الكلام المنطوق.

وأما معنى الاختلاس في اللغة فقد جاء في كتاب العين: "جلس: الخلسُ والاختلاسُ: أخذ الشيء مكابرة، تقول: اختلستُه اختلاساُ واجتذابا. والخلسُ والاختلاسُ: النهزة، والاختلاسُ أو حاهما وأخصهما. والخلسة: النهزة. والقرنان يتخالسان، أيهما يقدر على صاحبه ويناهز كل واحد منهما قتل صاحبه^(١)."

وجاء في اللسان: "وخلصت الشيء واختلسته وتخلصته إذا استلبته. والتخالس: التسالب^(٢)". فالاختلاس في معناه اللغوي يعبر به عن انفراد

الشخص بلحظة خفية، للتحايل على خصمه والقضاء عليه، أو انتزاعه شيئاً منه سلباً ومكابرة.

أما الاختلاس في حده الاصطلاحي، فقد تحدث سيبويه عن الاختلاس في اللغة العربية في باب الإشباع في الجرّ و الرّفْع، وغير الإشباع حيث قال: " وأما الذين لا يُشبعون، فيختلسون اختلاسا، وذلك قولك: يَضْرِبُهَا، ومن مَأْمَنَكَ، يُسْرِعُونَ اللَّفْظَ، ومن ثمّ قال أبو عمرو: ﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾^(٣)، ويدلُّك على أنّها متحرّكة قولهم: من مَأْمَنَكَ، فيبيّنون النّون، فلو كانت ساكنة لم تحقّق النّون"^(٤). وفي قوله: (بارئكم) قرأ الجمهور بظهور حركة الإعراب، وروي عن أبي عمرو الاختلاس، وروي عنه السّكون^(٥).

فمما يظهر من قول سيبويه أن الاختلاس آتٍ من الإسراع في نطق الحركة، ممّا يفضي إلى عدم إظهار نطق الحركة بشكل تام

وقال ابن جني: " فأما الحركة الضعيفة المختلسة كحركة همزة (بَيْنَ بَيْنَ)، وغيرها من الحروف التي يراد اختلاس حركاتها تخفيفاً، فليست حركتها مُشَمَّةً شيئاً من غيرها من الحركتين، وإنّما أضعف اعتمادها، وأخفيت لضرب من التخفيف، وهي بزنتها إذا وُقِّيت ولم تُختلس"^(٦).

يُفهم من تشبيه الحركة المختلسة بهمزة (بين بين) التي تقع بين الهمز وحرف اللين، وهذه الهمزة هي وضع نادر تمثل في حذف الهمزة المسبوقة بحركة، مع بقاء حركتها، فالتقت حركتها مع الحركة السّابقة عليها^(٧).

ويبدو لي أن وجه الشبه بين حركة الاختلاس وبين هذه الهمزة، هو بقاء بعض خصائصهما ظاهراً في النطق دون تمكّنها تمكناً حقيقياً.

واشار ابن جني إلى مفهوم الاختلاس بقوله: "حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا، واخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها، الا ترى إلى قراءة ابي عمرو ما لك لا تامنا على يوسف ﴿^(٨) مختلسا لام

حقيقا، وكذلك قوله عز وجل ﴿ليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى﴾^(٩) حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ، إلى ان ادعى ان ابا عمرو كان يسكن^(١٠).

وعرف السمين الحلبي الاختلاس بقوله: "الاختلاس وهو الإتيان بحركة خفية"^(١١).

وقد نقل السيوطي في كتاب الاقتراح: "ان النحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والرؤية، وهو التعليقات، وبعضه يؤخذ من صناعة اخرى، كقولهم: الحرف الذي تختلس حركته في حكم المتحرك لا الساكن؛ فإنه مأخوذ من علم العروض، وكقولهم: الحركات أنواع: صاعد عال، ومنحدر سافل، ومتوسط بينهما، مأخوذ من صناعة الموسيقى"^(١٢).

أما علماء اللغة المحدثون، فقد تناولوا مفهوم الاختلاس في الحركات، ولم يخرجوا في تعريفهم له عن اقوال القدماء، فيعرفه ابراهيم انيس بإشارته إلى زمن النطق الذي تستغرقه الحركة، حيث قال: "الاختلاس هو تقصير زمن النطق بالحركة بحيث تسمع ويدركها اصحاب السمع في زمن اقل مما تتطلبه الحركة العادية، فالفرق بين الحركة في هذه الظاهرة والحركة العادية فرق كمية لا اقل ولا أكثر"^(١٣).

وعرفه عبد الصبور شاهين بقوله: "يراد بالاختلاس عند القائلين به الإسراع بالحركة، أي إن الناطق يسرع في نطقها ويختطفها، فلا يحقق هذا النطق كاملا"^(١٤).



وعلى هذا يلحظ أن مفهوم الاختلاس عند علماء اللغة القدامى والمتأخرين والمحدثين لم يخرج عن معنى خطف الحركة عند النطق بها، أي: عدم النطق بالحركة كاملة، حتى يذهب بعضها، فيتم اجتزاء الحركة والجنوح بها إلى ما يشبه الإسكان، ولا يتأتى ذلك إلا في وصل الكلام المسموع، ولا يقع للحركات في حال الوقف.

وليس للاختلاس صورة مكتوبة عند العلماء العرب، بل هي مما وصفوه وصفاً، وبخاصة عندما تحدثوا عن بعض القراءات القرآنية كقراءة (بارئكم) بالاختلاس، وبعض الأداءات الأخرى التي رويت عن أبي عمرو بن العلاء، كما ذكروا أحياناً أن الوقف الذي يروى عن أبي عمرو ليس وقفاً، ولكنه اختلاس، وذلك عندما أرادوا أن يفسروا أن الحركة لا يمكن التخلص منها في مثل هذا الموضع وغيره من المواضع المشابهة، بسبب احترامهم للحركة الإعرابية والرغبة في المحافظة عليها.

ويظهر لي وجود توافق ملحوظ بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي في مفهوم الاختلاس، حيث إن من معانيه في اللغة: أخذ الشيء مكابرة، وكان المتكلم يضايق نفسه بالإخفاء فلا يحقق الحركة ولا يمكنها من الحرف، وكذلك يتفق مع المعنى اللغوي الذي جاء بمعنى: الاستلاب، وكان المتكلم في إسرعه بالحركة يسلبها حقها من النطق

المبحث الثاني: علاقة ظاهرة الاختلاس بالإسكان.

ظهرت ظاهرة اختلاس الحركات في اللغة العربية ظهوراً بارزاً وبخاصة في بعض القراءات القرآنية ونظائرها من الشواهد الشعرية، وافضت هذه الظاهرة إلى إيجاد إشكالية عند النحاة، وبخاصة أن هذه الظاهرة مرتبطة بمسألة التخلص من الحركة الإعرابية، فأخذ النحاة يعللون الشواهد التي جاءت عليها بأنها ضرب من ضروب التخفيف الذي تلجأ إليه اللغة، وربما ذهبوا في أحيان كثيرة إلى الحكم بالشدوذ والبعد عن القاعدة.



أما ما يخص الأمثلة على ظاهرة الاختلاس فلا يمكن ان تؤخذ بمنأى عن ظاهرة الإسكان، وعليه لا بد من تناول هاتين الظاهرتين عند علماء اللّغة القدامى، والوقوف على آرائهم فيهما.

لقد اخذت ظاهرتا الإسكان والاختلاس جدلاً واسعاً بين النحاة، فوقفوا منهما مواقف متعددة وبخاصة لارتباطهما بمسألة حذف الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات؛ فذهب بعضهم إلى جواز إسكان الأواخر في الشعر فقط، أما النثر فعُدوا الحذف الذي يطرا في الأواخر إنما هو من قبيل الاختلاس_ أي اجتزاء جزء من الحركة_ . وذهب آخرون إلى منع الإسكان في أواخر الكلمات؛ لأنها تتعارض مع انظمة النحو التي قعدوها، وذهب فريق ثالث إلى جواز الإسكان في الشعر والنثر؛ وتحديداً ما جاء في بعض القراءات القرآنية المتواترة التي صحّ سندها للرّسول_ صلى الله عليه وسلم_ .

فمن الذين اجازوا إسكان الأواخر في الشعر، وقالوا عما جاء في النثر ممّا يشابهه بأنه اختلاس، فكان على رأسهم سيبويه، إذ وقف على قراءة أبي عمرو بن العلاء في مجموعة من الآيات، وحملها على اختلاس الحركات الإعرابية بالإتيان بحركة خفية وتقصير زمن النطق بها، من ذلك قوله تعالى: ﴿ بَارِكُمْ ﴾^(١٥) و ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾^(١٦)، فقرا الجمهور بضمّ الرّاء، وروي عن أبي عمر السّكون والاختلاس^(١٧). وقوله تعالى: ﴿ مَا يُشْعِرُكُمْ ﴾^(١٨) فقرا الجمهور بضمّ الرّاء، وقرئ باختلاسها^(١٩). فذهب سيبويه إلى اختلاس الحركات بإبقاء جزء منها، وضرب دليلاً على ذلك بقوله: " وأما الذين لا يشبعون، فيختلسون اختلاسا، وذلك قولك: يَضْرِبُهَا، ومن مَأْمَنَكَ، يُسْرِعُونَ اللَّفْظَ، ومن ثمّ قال ابو عمرو: (إلى بَارِكُمْ)، ويدلّك على أنّها متحرّكة قولهم: مِنْ مَأْمَنَكَ، فيبيّنون النّون، فلو كانت ساكنة لم تحقّق النّون"^(٢٠).

وهذا دليل على أن الاختلاس يُبقي جزءاً من الحركة؛ فمسوّغ النطق بالنّون في (مَأْمَنَكَ)، أن الحرف فيه رائحة الحركة، فلو لم

يتحقق النطق بها؛ لذهبت من النطق بسبب إسكانها مع الإخفاء، وإن مقدار الاختلاس أن تأتي بثلاثي الحركة، كان الذي تحذفه أقل مما تأتي به، وهو لا يضبط إلا بالمشافهة؛ لأنه مختص بوصل الكلام.

وبالنظر في قراءة أبي عمرو بن العلاء للآيات السابقة، يلحظ وجود اختلاف في روايات القراء، فقد روي اختلاس الحركات الإعرابية في الآيات جميعها واشتهرت الرواية عن طريق الدوري، كما رويت بإسكان الحركات واشتهرت عن طريق السوسي^(٢١). وحجة أبي عمرو في ذلك أي الاختلاس - كره كثرة الحركات في الكلمة الواحدة يقول الإمام أبو زرعة عند حديثه عن قول القراء في كلمة (بارئكم): "قرأ أبو عمرو بالاختلاس، وحجته في ذلك أنه كره كثرة الحركات في الكلمة الواحدة، وروى عنه إسكان الهمزة"^(٢٢).

والحقيقة أن سيبويه على الرغم من تمسكه باختلاس الحركات في النثر لا إسكانها على نحو ما مر في الآيات السابقة، إلا أنه أجاز الإسكان في المرفوع والمجرور في الشعر، تشبيهاً بإسكان حركة البناء، نحو (فخذ، وعضد)، ومما توافر على إسكان حركات الإعراب من الشواهد الشعرية، قول امرئ القيس^(٢٣): (من السريع)

فاليوم أشرب غير مستحقب
إثماً من الله ولا واغل

فسيبويه مع إجازته إسكان المرفوع في الشعر، إلا أنه أشار إلى الإشمام مع الإسكان، فقد عد سيبويه الإشارة الموضوعية فوق الباء في الفعل (أشرب)، وجعلت النقطة علامة الإشمام، لا علامة السكون^(٢٤).

وذهب غيره من النحاة إلى إسكان آخر الفعل وهو (الباء) من (أشرب) في حال الرفع مع الوصل، فأجرى المنفصل مجرى المتصل، فنزل (رَبُّ غ) من (أشرب غير) منزلة (عضد) وسكن الباء كما سكن عضد^(٢٥).



يقصد بإجراء المنفصل من كلمتين بالمتصل من كلمة واحدة، أن آخر كلمة (أشرب) وهما الرأء والباء المتحركة بالضم مع الغين في أول كلمة (غير)، تشكل مجتمعة الوزن (فعل) (ربغ)، والكلمات الثلاثية التي تأتي على هذا الوزن، نحو (عضد)، أجازت العرب إسكان عينها، لذلك شبهوا إسكان حركة الإعراب التي على الباء في حال الانفصال بإسكان حركة بناء عين الكلمة في الوزن (فعل) في حال الاتصال.

يمكن القول إن بعض النحاة أخذوا يؤولون الشواهد الشعرية التي جاءت على إسكان الحركات الإعرابية دون وجود عامل يسوغ ذلك بتأويلات عدة منها: الضرورة الشعرية التي تقيد الشاعر بالوزن والقافية وحرف الروي، وإجراء المنفصل مجرى المتصل، وغيرهما من التأويلات، وذلك كله حتى لا يزول الإعراب الذي بنوا عليه قواعدهم، وهم في حقيقة الأمر لم يقرروا ظاهرة إسكان الحركات الإعرابية على الرغم من توافرها في الجانب الاستعمالي، الذي تؤيده العديد من الأنماط اللغوية الواردة في القرآن الكريم، والكثير من النظائر الشعرية، والتي تقرر وجود ظاهرة الإسكان في المستويات التركيبية.

و سار الزجاج على مذهب سيبويه، في الميل إلى الأخذ بالاختلاس في قراءة أبي عمرو بن العلاء، فقد جاء في كتابه: "وروي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ: (إلى بارئكم) بإسكان الهمزة، وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسرة، واحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه فإنه اضبط لما روي عن أبي عمرو، والإعراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو؛ لأن حذف الكسرة في مثل هذا، وحذف الضمة إنما يأتي باضطرار من الشعر^(٢٦).

وعندما نقف على رأي أبي علي الفارسي، فإنه يذهب إلى تأكيد رواية اختلاس الحركات الإعرابية بعد أن ذكر بعض المواضع التي اختلست فيها، وقرر أن الحرف المختلصة حركته هو بزنة المتحرك، وزعم أن من روى عن أبي عمرو الإسكان، أنه ظن خفاء الصوت في الاختلاس إسكاناً^(٢٧).



ولكنه في المقام نفسه يقف موقفاً صريحاً في إجازته الإسكان في الحركات الإعرابية بقوله: " فاماً من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب، فليس ذلك بمستقيم، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء، الا ترى أنها تحذف في الوقف، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب؛ لم يجوز حذفها في هذه المواضع، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض، جاز حذفها في ما ذهب إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما: أنهما جميعاً زائدتان، وأنهما قد تسقطان في الوقف والاعتلال، كما تسقط التي للبناء وللتخفيف^(٢٨).

و تحا ابن جني منحي ابي علي الفارسي في تأكيد صحة رواية اختلاس الحركات الإعرابية في قراءة ابي عمرو لا حذفها البتة، وقرر أن سيبويه أضبط من القراء الذين رووه ساكناً، ووصفهم بضعف درايتهم للاختلاس، ولكنه في المقام نفسه لم يشكك في امانتهم، فقال: " ولم يؤت القوم من ضعف امانة، ولكن اتوا من ضعف دراية^(٢٩).

فيبدو أن ابا علي الفارسي وابن جني قد رفضا الإسكان المحض في قراءة ابي عمرو العلاء للآيات نحو: (بارئكم) و(يامرکم)، واكد ان القراءة جاءت على اختلاس الحركات لا إسكانها، وأنهما القراء أنهم قد توهموا الإسكان، فلم يضبطوا الرواية.

والحقيقة إن ادعاء ابي علي الفارسي وابن جني في أن القراء قد توهموا الاختلاس إسكاناً في قراءة الآيات _ وأن هذا الأمر متأت لهم من ضعف درايتهم، لا من ضعف امانتهم _ فيه جنحة كبيرة بحق القراء الموثوق بهم، فالقراء اتصفوا بالأمانة في النقل وقوة الدراية لما يروونه، ونحن نعلم أنهم ينقلون كلام الله _ عز وجل _ فمن المؤكد أنهم كانوا أكثر حرصاً في نقل القراءات وضبطها من أي أمر آخر.

ولا يمكن التسليم بأنهم خلطوا بين الإسكان والاختلاس؛ لأنه عُرِف عنهم نقل مجموعة من الظواهر الصوتية المشابهة للاختلاس نقلًا دقيقًا: نحو: الإمالة، والتفخيم، والترقيق، والسكت، وغيرها، فلا يحسن وصفهم بضعف الدراية في ضبطهم للاختلاس.

ويبدو لي أن القراءات القرآنية التي توافرت على بعض الآيات القرآنية مرةً بالإسكان وأخرى بالاختلاس، لا يمكن ردها والتشكيك في صحتها، ومن أقوى الحجج في أمر الدفاع عنها أنها مروية عن الثقات متواترة السند للرسول - صلى الله عليه وسلم -.

ومما لا شك فيه ضبط الرواة لظاهرة الاختلاس في القراءات القرآنية، ومع ذلك فإن علماء القراءات يقررون أن الاختلاس لا يخلو من الصعوبة في الأداء والتطبيق، ومما يؤكد ذلك، ما أورده ابن الجزري في كتابه (النشر)، على لسان ابن مجاهد حول قراءة أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى: ﴿وَأَمِّنْ لَا يَهْدِي﴾^(٣٠) باختلاس فتحة الهاء، إذ قال: "سألت مقدماً مشهوراً عن (يهدي) فلفظ به ثلاث مرّات كلّ واحدة تخالف اختيها، قلت: ولا شك في صعوبة الاختلاس، ولكنّ الرّياضة من الأستاذ تذللّه"^(٣١).

وقد وقف أبو شامة موقفاً صريحاً من رواية الاختلاس، إذ امتدح قراءة الاختلاس، وانكر الإسكان وروايته بحجة أن سيبويه لم يجوزه إلّا في الشعر، فقال بعد ذكر الإسكان وروايته: "ورواية العراقيين عن أبي عمرو: الاختلاس، وهي الرواية الجيدة المختارة، فإنّ الإسكان في حركات الإعراب لغير إدغام ولا وقف ولا اعتلال منكر، فإنّه على مضادة حكمة الإعراب، وجوزه سيبويه في ضرورة الشعر"^(٣٢).

وأما النّحاة الذين منعوا الإسكان المحض في الشعر والنثر، فكان على رأسهم المبرد، إذ وقف موقفاً متشدداً من القراءات القرآنية التي جاءت على إسكان الحركات الإعرابية فمنع الإسكان منعاً تاماً، وزعم أن قراءة أبي عمرو في رواية الإسكان هي من باب اللحن،^(٣٣) وحجته في



ذلك أنه لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا في شعر، وقراءة أبي عمرو لحن^(٢٤).

وقد دافع عن أبي عمرو في قراءة الإسكان عدد من علماء القراءات والنحو المتأخرين، فقد أجازوا الإسكان ودافعوا عنه محتجين بالقراءة ودليلهم في ذلك أنه وارد في لغة العرب منهم: أبو حيان، والسمين الحلبي، وابن الجزري.

وقد أنكر أبو حيان قول المبرد في تلحين أبي عمرو بن العلاء، حيث قال في رده عليه: "وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد منكر... وذكر أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمه ونحوه)"^(٢٥).

وقال السمين الحلبي: "وهذه جراءة من المبرد وجهل بأشعار العرب، فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيراً..."^(٢٦).

ودافع ابن الجزري عن هذه القراءة، فقال: "إن القراء الذين نقلوا الإسكان في (بارئكم) قد نقلوا الاختلاس وليس مقبولاً أن يكونوا أساءوا السمع عن أبي عمرو في الأولى ولا يسيئونه في الثانية، هذا مما لا يشك فيه ذو لب ولا يرتاب فيه ذو فهم، وإذن فلا وجه لاتهامهم بضعف الداربية، فإن من يزعم أن أئمة القراء ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف فقد ظن بهم ما هم منه مبرءون وعنه منزهون"^(٢٧).

ورد السيوطي على النحاة الذين يخطئون القراءات القرآنية المتواترة بقوله: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، ينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية"^(٢٨).



فالقراءات القرآنية على هذا النحو تعدّ أنماطاً استعمالية، وبخاصة المتواتر منها، فورود مثل هذه الظواهر في القرآن الكريم هو من أقوى الحجج التي يمكن أن نقرر بها صحة النمط اللغوي، إضافة إلى توافر العديد من النظائر الشعرية التي تثبت صحتها، فالرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية ولا فشو لغة، لأنّ القراءة سنة متبعة.

وزيادة على هذا، فإنّه لا يجوز ردّ المستعمل في البيئات الاستعمالية العربية المختلفة لصالح القاعدة اللغوية التي تبين أنّها لا تشتمل على الأنماط المتداولة، بل يجب أن تعدّل القاعدة تعديلاً وظيفياً لتصبح دالة على أنّ الأكثر هو عدم الاختلاس (أو الإسكان) بل يجوز مثل هذا بدليل وروده في الاستعمال العربي والأداء القرآني والشعري.

وأما فيما يتعلّق بالحركات الإعرابية التي يقع فيها الاختلاس والعلّة منه، فقد بين أبو عليّ الفارسي ذلك بقوله: "واعلم أنّ الحركات تكون للبناء والإعراب يستعملون في الضمة والكسرة منهما ضربين، أحدهما: الإشباع والتّمطيط، والآخر: الاختلاس والتخفيف، وهذا الاختلاس والتخفيف إنّما يكون في الضمة والكسرة، فأما الفتحة فليس فيها إلاّ الإشباع، ولم تخفّف الفتحة بالاختلاس، كما لم تخفّف بالحدف" (٢١).

وعلة من اختلس الحركة أنّها لغة للعرب في الضمّات والكسرات تخفيفاً، لا ينقص ذلك الوزن، ولا يتغيّر المعرب، ولما كان تمام الحركة مستثقلاً لتوالي الحركات وكثرتها، والإسكان بعيداً؛ لأنّه يغيّر الإعراب عن جهته فتوسّط الأمرين، فاختلس الحركة، فلم يُخلّ بالكلمة من جهة الإعراب، ولا ثقلها من جهة توالي الحركات، فتوسّط الأمرين (٢٠).

ونظر المحدثون إلى ظاهرة الاختلاس في اللغة العربية من حيث كمية الحركة وزمن النطق بها، فظهر أنّ الاختلاس يقع في الحركات الثلاث، قال إبراهيم أنيس: "وبناءً على وجود ظاهرة الاختلاس الذي يقع في اللغة العربية فيظهر وجود ثلاثة أنواع من الحركة: أقصرها حركة



هذه الظاهرة، يليها الحركة المألوفة لنا، ويليه الف المدّ أو واو المدّ، أو ياء المدّ. فالفتحة في هذه الظاهرة أقصر الفتحات، فإذا زدنا زمن النطق بها نشأت تلك الفتحة العادية المعروفة لنا، فإذا زدنا مرة أخرى من زمن النطق نشأت الف المدّ^(٤١).

لتقصير الحركات في حال الوصل شكلان: تقصير الحركات الطويلة فتصبح حركات قصيرة، وتقصير الحركات القصيرة فتعطي الحركة كمية صوتية أقصر منها في الحركة العادية، وقد اصطلح على تسميتها بالحركات المختلطة والمخفأة أو المرومة، تبعاً لشكل التقصير وصفاته.

فالاختلاس: هو خطف الحركة حتى يذهب قليلها ويبقى كثيرها وقد سماه العلماء الإخفاء أيضاً، ولهذا تحدث ابن جني عن الحركة الضعيفة المحتلثة كما سماها: " وإنما أضعف اعتمادها، وأخفيت لضرب من التخفيف"^(٤٢).

والحركات القصيرة عبر عنها علماء اللغة المحدثون بالصوائت القصيرة، وفي المقابل عبروا عن الحركات الطويلة (حروف المدّ) بالصوائت الطويلة، وهذه الصوائت متفاوتة في القوة والضعف، وفي الظهور والخفاء، فإذا ضعف النطق بالحركة القصيرة نتيجة الإسراع في النطق أصبحت صوتياً، ولا يمكن إغفال أثرها في تشكيل الصيغ وأنظمة الجمل.

فلو حللنا بعض الكلمات التي وردت في الآيات القرآنية على رواية الاختلاس مرة وعلى رواية الإسكان في أخرى، بحسب وجهة نظر المحدثين، لتبين، هل لاختلاف الرواية أي أثر في البنية المقطعية للكلمة من جهة النوع ؟

فلو مثلنا بكلمة (بارئكم) باختلاس كسرة الهمزة في الكتابة الصوتية يظهر أنها مكونة من أربعة مقاطع على النحو



اللاتي: (bāri>ékum) (ص ح /ص ح /ص ح /ص ح ص): الأول طويل مفتوح، والثاني والثالث قصيران مفتوحان، والأخير قصير مغلق بصامت.

ولو قرئت بالإسكان لأصبحت مكونة من ثلاثة مقاطع على النحو الآتي: (bāri>kum) (ص ح /ص ح /ص ح ص)، الأول طويل مفتوح، والثاني والثالث قصيران مغلقان بصامت.

ولو قرئت بالتحريك - أي بكسر الهمزة لظهرت أنها مكونة من أربعة مقاطع على نحو قراءتها بالاختلاس: (bāri>ikum) (ص ح /ص ح /ص ح ص)، الأول طويل مفتوح، والثاني والثالث: قصيران مفتوحان، والأخير قصير مغلق بصامت.

فيلاحظ أن هناك فرقاً في النّسج المقطعي للكلمة بين القراءتين سواء أكان في نوع المقاطع، أم في عددها، وفي الوقت نفسه لا يلاحظ وجود فرق في التركيب المقطعي للكلمة إذا كانت الحركة في الكلمة تامة أم مختلصة.

فالمقطع (>é) مكون من الهمزة والكسرة الخالصة المختلصة، وهذا يؤثر في نظام النّبر في الكلمة العربية، ويمثل ميلاً من اللّغة إلى التّخلص من الحركة.

وقد أظهرت الأشعة السينية في الدّراسات الصوتية الحديثة أن الاختلاس في كلمة (بارئكم) يكمن بالنّطق بمصوّت واحد، فبين همزة (بارئكم) والكاف حصل إخفاء لصوت الحركة، ولكنّ الحركة من حيث هي حركة عضوية هوائية تمكّن من الانتقال من مخرج إلى مخرج آخر. موجودة حاصله^(٢٣).

فمما يظهر أن الاختلاس له اثر في مقدار الحركات، بيد أن هذا المقدار امر نسبي لا مطلق، ومما يدلّ على ذلك بقاء ملامح وصفات

الحركة ماثلاً في الأداء، فالاختلاس صوت مسموع يعتد به إلى درجة أنه يؤثر في التركيب المقطعي للكلمات.

ويمكن القول إن علماء العربية القدماء لم يبتدعوا رمزاً كتابياً للحركات في ظاهرة الاختلاس، بل نجدهم يكتبون بعبارات وصفية تصف هذه الظاهرة.

المبحث الثالث: الاختلاس مظهراً من مظاهر التخلص من الإعراب.

ذكرت في المبحث السابق قضية اضطربت تعليلات اللغويين في تحليل ظاهرة حذف العلامة الإعرابية، فرأى بعضهم أن حذف العلامات في القراءات هو اختلاس، وأما في الشعر فهو تسكين للضرورة، ورأى بعضهم أن حذف علامة الإعراب جائز في الوصل كما هو جائز في الوقف.

ولمّا كان الاختلاس هو تقريب الحركة من السكون عن طريق تضعيفها^(٤٤)، فإنه يمكن القول إن الحركات الإعرابية قبل أن تتعرض إلى الضياع لا بد أن تتعرض إلى بعض ملامح التغيير الصوتي، وهذا التغيير لا يفضي إلى غيابها كلياً من النطق، بل يبقى ملامحها ظاهرة، ولكنه في الوقت نفسه يمكن أن يعدّ مظهراً من مظاهر التوجه نحو التخلص من الحركات الإعرابية.

ذكر كثير من العلماء هذه الظاهرة موضحة بقول القسطلاني: "إن المختلس من الحروف فحقه إن أسرع اللفظ به إسراعاً يظن السامع أن حركته ذهب من اللفظ لشدة الإسراع، وهي كاملة في الوزن تامة في الحقيقة إلا إنها لم تمطط، ولا ترسل بها، فخفي إشباعها، ولم يتبين تحقيقها"^(٤٥).

وقد وردت روايات تصف بعض أداءات العرب للحركات الإعرابية، وهي بحسب الوصف اللغوي الذي استخدم للتعبير عنها تدخل في نطاق اختلاس الحركات الإعرابية.

قال أبو العيناء: " ما رايت مثل الأصمعي قط، أنشد بيتاً من الشعر فاختلس الإعراب ثم قال: سمعت ابا عمرو بن العلاء يقول: كلام العرب الدرّج. وحدثني عبد الله بن سَوّار أن اياه قال: العرب تجتاز بالإعراب اجتيازاً. وحدثني عيسى بن عمران أن ابا إسحاق قال: العرب ترُفرف على الإعراب ولا تتفهيق فيه. وسمعت يونس يقول: العرب تشامُ الإعراب ولا تحقّقه. وسمعت الخشخاش بن الحُبّاب يقول: العرب تقع بالإعراب وكأنها لم تُردّه. وسمعت ابا الخطاب يقول: إعراب العرب الخطف والحذف، قال: فتعجب كلُّ من حضر منه" (١١).

قال محمد إبراهيم البنا معقّباً على هذه الرواية: " هذه الروايات المتعددة من الدرّج والاجتياز، والرُفرفة والمشافهة، والخطف والحذف: تعني اختلاس الحركات والإسراع في ادائها وعدم تحقيقها وإشباعها أو إبرازها، وهي بحسب ظاهرها تجمع على أن هذا أداء العرب جميعها" (١٢).

ويمكن القول بناءً على الروايات السابقة إن الاختلاس من الظواهر المفضية إلى عدم تحقيق الإعراب تحقّقاً تاماً يوضّح مفاصل الحركة التامة.

ولعلّ قراءة ابي عمرو التي أشار إليها سيبويه، تُعدّ من أشهر القراءات التي ورد فيها اختلاس الحركة الإعرابية في كتب النحو والقراءات، فلقد ذكروا أن ابا عمرو كان يذهب إلى ذلك في مواضع كثيرة من القرآن من نحو قوله تعالى: ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ ﴾ (١٣) باختلاس ضمة الميم الأولى، ﴿ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهُ ﴾ (١٤) باختلاس ضمة النون، ﴿ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ ﴾ (١٥) باختلاس كسرة التاء ... (١٦).

وقد أحصى عبد الصبور شاهين مجموعة من الآيات الشبيهة بتركيب الآيات السابقة التي وردت في قراءة ابي عمرو بن العلاء، تراوحت القراءة فيها بين اختلاس حركات الإعراب، وبين إسكانها، نحو: يامرکم، ويامرهم، وينصرکم، ويشعرکم، وبارئکم (١٧).



واختلاس الحركة في هذه الأمثلة الغرض منه _ من وجهة نظر العلماء القدامى_ التخفيف، ولهذا ذكروا أن هذا الاختلاس إنما يقع فيما تتوالى فيه الحركات، كالأمثلة المتقدمة^(٥٣).

من اللافت للنظر أن الكلمات العربية التي وقع على آخرها اختلاس الحركات الإعرابية، سواء أكانت أسماء أم أفعالاً، إنما وقع أغلبها في الكلمات التي اتصلت بها ضمائر الهاء والميم، والكاف والميم.

فلو حللنا بعض الكلمات التي وردت في الآيات القرآنية على رواية الاختلاس لوجدنا أن المقطع الصوتي الذي يتكوّن من الحرف والحركة الخالصة المختلصة، يؤثر في نظام النبر في الكلمة العربية، ويمثّل ميلاً من اللغة إلى التخلص من الحركة.

فلو مثلنا على- كلمة (يُعَلِّمُهُمْ) باختلاس ضمة الميم في الكتابة الصوتية يظهر أنّها مكوّنة من ستة مقاطع على النحو الآتي: (yu < al li mu hu mu) (ص ح /ص ح /ص ح /ص ح /ص ح)، وقد ارتايت أن أرمز للحركة المختلصة بالرمز (خ)، للفرقة بين الحركة القصيرة التي يرمز لها بالرمز (ح)، والحركة الطويلة التي يرمز لها بالرمز (ح).

فالمقطع الصوتي (mú) الذي يتكوّن من حرف الميم، والضمة الخالصة المختلصة (ú)، يمثّل اختلاس حركة الإعراب في هذه الكلمة أثراً في نظام النبر في الكلمة العربية، وميلاً من اللغة إلى التخلص من الحركة، فإذا قرأ القارئ كلمة (يُعَلِّمُهُمْ) باختلاس ضمة الميم، يرفع الصوت عند النطق باللام المشدّدة، في حين أنّه لو كانت الحركة العادية دون اختلاس لرفع الصوت عند نطق حرف (الميم)، ونتيجة لاختلاف النبر لم تُحقق حركة الإعراب.

فعندما قرّر القدماء أن الاختلاس مظهر من مظاهر تقصير الحركات الذي ينتج عن طريق الإسراع في نطق الحركة وصلاً، حتى

يتوهم السامع أن الحركة قد ذهبت كاملة، أكدوا أنها لا تؤثر في وزن ولا إعراب.

ومن ذلك قول مكي بن أبي طالب عندما تحدث عن علة الاختلاس: "وعلة من اختلس الحركة أنها لغة للعرب في الضمات والكسرات تخفيفاً، لا ينقص ذلك الوزن، ولا يتغير المعرب، ولما كان تمام الحركة مستثقلاً لتوالي الحركات وكثرتها، والإسكان بعيداً؛ لأنه يغير الإعراب عن جهته فتوسط الأمرين، فاختلس الحركة، فلم يخل بالكلمة من جهة الإعراب، ولا ثقلها من جهة توالي الحركات، فتوسط الأمرين" (٥٤).

ولكن يتراءى لي أن مجرد نقصان الحركة بغض النظر عن الكمية التي تم إنقاصها من الحركة، فإنه يعتد به إلى درجة أنه يؤثر في التركيب المقطعي للكلمات، من حيث نوع المقطع وكميته، وله اثر في إعراب الكلمات لدرجة أنها حركة ضعيفة غير متمكنة من حرف الإعراب تمكناً حقيقياً، فهي أقرب للإسكان منها إلى التحريك.

ولو قسنا ذلك على لغة النقص في باب الأسماء الستة: وهي لغة تعرب الأسماء الستة بالحركات الأصلية الظاهرة، في مكان الحركات الفرعية بعد أن تم تقصيرها، وبناء على التقصير أثر ذلك في العلامات الإعرابية، فتغير الإعراب الفرعي فيها إلى إعراب أصلي.

وإن كان الاختلاس ليس له تأثير في المعنى، فإن تأثيره في الإعراب لا يمكن إنكاره؛ لأن مجرد الإسراع في نطق الحركة؛ لضرب من ضروب التخفيف الذي قد تلجأ إليه اللغة، يفضي إلى نقص الحركة الإعرابية، والجنوح بها إلى ما يشبه الإسكان.

ومما يظهر أن للأداء النطقي أثراً واضحاً في ضياع الحركة الإعرابية؛ إذ إن بعض من سمع شواهد الظاهرة بالاختلاس لم يستطع أن يقدر كمية الصوت المنطوق فظنه إسكاناً.

ولعلّ هذا الأمر عائد إلى أن هذه الظاهرة من الظواهر اللغوية المسموعة التي اكتفى علماء النحو والقراءات بوصفها اللغوي، لذلك لا نجد قواعد تحكم الاستعمالات فيها، ولا رمزاً كتابياً يتعرّف القارئ خلال استخدامها إلى مواطن الاختلاس التي يجب مراعاتها.

يقول يحيى عباينة: " بعض الأوضاع الصوتية التي عبّر عنها بالاختلاس، أو الحركات المختلصة، وقد جاءت هذه الحركات المختلصة في بعض القراءات السبع، كقراءة أبي عمرو بن العلاء واستعمل علماء القراءات الوصف اللغوي للتعبير عنها، ولم يوضع لها رمز في النظام الكتابي"^(٥٥).

ومما يظهر أن الحركات الإعرابية تتعرض إلى عمليات صوتية كعملية الاختلاس التي تقوم على تقليل الزمن الذي يستغرقه نطق الصوت، فيفضي إلى تغير نطق هذه الحركة وكميتها تغيراً يبغي بعض ملامحها ظاهرة، إلا أن هذا الأمر لا يكفي لأن يحقق الإعراب كاملاً، بل يمثل ميلاً من اللغة المستعملة إلى التخلص من الحركات الإعرابية.

وعليه، فإن ظاهرة الاختلاس في اللغة العربية تقع في المستوى التداولي للغة المسموعة، التي قد تختلف عن اللغة المكتوبة في قواعدها، واستعمالاتها، ورموزها الكتابية، فمثل هذه الظاهرة لا تخضع لسلطة القواعد النحوية المعيارية، كما أنه يُحتاج إلى هذا التعيد لتوظيف أحكامها في الكلام من وجهة نظر النحاة العرب على أقل تقدير.

الخلاصة:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتوافرة في مباحثها، وقد كشفت لنا عن أمور عدة من بينها ما يأتي:

١. ظاهرة الاختلاس في اللغة العربية لا تخلو من الصعوبة في الأداء والتطبيق، وعلى الرغم من ذلك فقد ضبطت رواية القراءات القرآنية بطريقة نطقها ضبطاً سليماً يفرقها عن النطق بالإسكان، ولذلك ردت مزاعم بعض النحاة الذين ردوا بعض القراءات المتواترة التي جاءت على اختلاس الحركات، ووصفوها بالخطأ أو اللحن، ووصفوا أصحابها بضعف الدراية؛ لتستقيم قواعدهم التي قيدها، ومن أقوى الحجج في أمر الدفاع عنها أنها مروية عن الثقات، متواترة السند للرسول - صلى الله عليه وسلم -.

٢. إن أمر ظاهرة اختلاس جاء مرتبطاً بالظواهر اللغوية المسموعة، في حين أن الإسكان مرتبط بمستويات التركيب المسموعة والمكتوبة. لذلك فإن علماء العربية القدماء لم يبتدعوا رمزاً كتابياً للحركات في ظاهرة الاختلاس، بل نجدهم يكتفون بعبارات وصفية تصف هذه الظاهرة.

٣. إن الاختلاس في مستوى التراكيب النحوية، له أثر في التوجيه الصوتي نحو التخلص من الحركات الإعرابية على مستوى الكلمة الواحدة، أو على مستوى التراكيب، فاختلاس الحركة الإعرابية يعدّ مظهراً من مظاهر الحرية اللغوية التي تسمح باستخدام استعمالات عديدة بعيدة عن المعيارية القواعدية.

٤. الاختلاس له أثر في مقدار الحركات، بيد أن هذا المقدار امر نسبي لا مطلق، ومما يدلّ على ذلك بقاء ملامح الحركة وصفاتها ماثلة في الأداء، فالاختلاس صوت مسموع يعتدّ به إلى درجة أنه يؤثر في التركيب المقطعي للكلمات.

٥. إن اللغة الاستعمالية لا يمكن إحاطتها بقواعد معيارية صارمة، وبخاصة أن اللغة العربية من اللغات التي طال عمرها واستعصى استقصاء استعمالاتها كافة.

الهوامش والإحالات

- (١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ٥١٧هـ) (٥١٤١٠هـ) العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ط ٢، مؤسسة دار الهجرة، باب (خسل)، ج ٤: ص ١٩٧.
- (٢) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط ١، بيروت - لبنان، دار صادر، مادة (خلس) ج ٥: ص ١٢٥.
- (٣) سورة البقرة، الآية: ٥٤.
- (٤) سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ٨٠هـ)، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج ٤: ص ٢٠٢.
- (٥) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ)، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ج ١: ص ٣٦٥.
- (٦) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، (د. ت)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: أحمد فريد أحمد، (د. ط) المكتبة التوفيقية، ج ١: ص ٦٤.
- (٧) عيابنة، يحيى، (٢٠٠٠م) دراسات في فقه اللغة والفتولوجيا العربية، ط ١، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص ١٠٨.
- (٨) سورة يوسف، الآية: ١١.
- (٩) سورة القيامة، الآية: ٤٠.
- (١٠) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، (٢٠١٠) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج ١: ص ٧٣.
- (١١) السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف، (ت ٧٥٦هـ)، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض ورفاقه، ط ١، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ج ١: ص ٢٢٦.
- (١٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت ٩١١هـ)، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن الشافعي، (د. ط) بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ص ٥٩.
- (١٣) أنيس، إبراهيم، (١٩٧٥م)، من اسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٥، ص ٢٢٢.
- (١٤) شاهين، عبد الصبور، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) اثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، ط ١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص ٣٤٣.
- (١٥) سورة البقرة، الآية: ٥٤.
- (١٦) سورة البقرة، الآية: ٦٧.
- (١٧) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، (مصدر سابق) ج ١: ص ٤١٤.



- (١٨) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.
- (١٩) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، (مصدر سابق) ج٤: ص٢٠٣.
- (٢٠) سيويه، الكتاب ٤ ج: ص٢٠٢.
- (٢١) ابن الجزري، الإمام الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (٨٣٣هـ)، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، النشر في القراءات العشر، تحقيق محمد علي الضباع، ط٢، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ج٢: ص١٦٠.
- (٢٢) ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (ت ٤٠٣هـ)، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥، ص٩٧.
- (٢٣) امرئ القيس، (د.ت)، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د. ط) دار المعارف بالقاهرة، ص١٢٢. برواية:
- فاليوم أسقى غير مستحقب إنما من الله ولا واغل
- وعلى هذه الرواية فإنه لا شاهد فيه، لأن الحركة مقدرة على آخر الفعل.
- (٢٤) سيويه، الكتاب، ج٤: ص٢٠٤.
- (٢٥) الأزهرى، خالد عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، شرح التصريح على التوضيح (أوالتصريح بمضمون التوضيح في النحو)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط٢، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ج١: ص٨٩.
- (٢٦) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٢١١هـ) (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، (د. ط) القاهرة، دار الحديث - ج١: ص١٢٣ وما بعدها.
- (٢٧) الفارسي، أبو علي أحمد، (ت ٣٧٣هـ)، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلي، (د. ط) الهيئة المصرية العامة للكتاب. ج١: ص٣٠٣.
- (٢٨) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، (مصدر سابق) ج١: ص٣٠٢.
- (٢٩) ابن جني، الخصائص (مصدر سابق) ج١: ص٧٣ وما بعدها.
- (٣٠) سورة يونس، الآية: ٣٥.
- (٣١) ابن الجزري، الإمام الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (٨٣٣هـ) (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م) النشر في القراءات العشر، تحقيق محمد علي الضباع، ط٢، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ج٢: ص٢١٢ وما بعدها.
- (٣٢) أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشاطبي (٥٩٠هـ)، (د.ت) إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، (د. ط)، دار الكتب العلمية ص٣٢٤.



- (٣٣) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، (مصدر سابق) ج١: ص ٣٦٥ وما بعدها.
- (٣٤) السمين الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، (مصدر سابق) ج١: ص ٢٢٦.
- (٣٥) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، (مصدر سابق) ج١: ص ٣٦٥ وما بعدها.
- (٣٦) السمين الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، (مصدر سابق) ج١: ص ٢٢٦.
- (٣٧) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (مصدر سابق) ج٢: ص ١٦١.
- (٣٨) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن الشافعي، (د. ط)، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ص ٢٥.
- (٣٩) الفارسي، أبو علي أحمد، (ت ٣٧٣هـ)، (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م) الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح هليبي، (د. ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٣٠٢ وما بعدها.
- (٤٠) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (ت ٤٣٧هـ)، (١٤٠١هـ- ١٩٨١م)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط ٢، مؤسسة الرسالة، ج١: ص ٢٤٠.
- (٤١) أنيس، من أسرار اللّغة، (مصدر سابق) ص ٢٢٢.
- (٤٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب (مصدر سابق) ج١: ص ٥٦.
- (٤٣) الحاج صالح، عبد الرحمن، (٢٠٠٧م) السماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، (د. ط) الجزائر، موفم للنشر، ص ١٨٧.
- (٤٤) ابن جني، الخصائص (مصدر سابق) ج٢: ص ١٤٤ - ص ١٤٥.
- (٤٥) القسطلاني، شهاب الدين، (ت ٩٢٣هـ)، (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: عامر السيد عثمان، وعبد الصبور شاهين، (د. ط)، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ج١: ص ١٨٧.
- (٤٦) عبد التّوّاب، رمضان، (د. ط). فصول في فقه اللّغة، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر. ص ٨٠. نقلًا عن كتاب الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ) ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، (د. ن).
- (٤٧) البنا، محمد إبراهيم، (د. ط)، الإعراب سمة العرب الفصحى (دراسة تتناول وظيفته، وتقويمًا لمنابع بيانه، وعلاقته بالأداء)، (د. ط)، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، ص ٢٩.
- (٤٨) سورة البقرة، الآية : ١٢٩
- (٤٩) سورة البقرة، الآية : ١٥٩

- (٥٠) سورة النساء، الآية : ١٠٢
- (٥١) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، (مصدر سابق) ج ٢: ج ٦٣ وما بعدها.
- (٥٢) قرا أبو عمرو (يامركم) حيث وقع في سبعة مواضع، قيل بإسكان الراء وقيل باختلاصها، وقرا (يامرهم) في موضع واحد، قيل بإسكان الراء وقيل باختلاصها، وقرا (ينصركم) و (يشعركم): حيث وقع كل منها في خمسة مواضع قيل بإسكان الراء وقيل باختلاصها. وقرا (إلى بارئكم) في موضعين. انظر، شاهين، اثر القراءات في الأصوات والنحو، ص ٣٣٨ وما بعدها.
- (٥٣) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، (مصدر سابق) ج ٢: ص ٦٣.
- (٥٤) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، (مصدر سابق) ج ١: ص ٢٤٠.
- (٥٥) عباينة، يحيى، (٢٠٠٠م) التطور السيميائي لصور الكتابة العربية، ط١، الأردن، جامعة مؤتة_ الكرك، ٦٤.



الرؤوز الصؤؤية المؤسؤملة في الدرؤسة.

a	الفتحة القصيرة الخالصة	>	الهمزة
ā	الفتحة الطويلة الخالصة	B	الباء
á	الفتحة القصيرة المختلصة	T	التاء
u	الضمة القصيرة الخالصة	!	الثاء
ū	الضمة الطويلة الخالصة	Ĝ	الجيم
ú	الضمة القصيرة المختلصة	h	الحاء
i	الكسرة القصيرة الخالصة	h	الخاء
ī	الكسرة الطويلة الخالصة	d	الدال
é	الكسرة القصيرة المختلصة	d	الذال
<	علامة التحوّل	r	الراء
		Z	الزاي
		S	السين
		š	الشين
		š	الصاد
		d	الضاد
		!	الطاء
		z	الظاء
		<	العين
		ĝ	الغين
		f	الفاء
		q	القاف
		k	الكاف
		l	اللام
		m	الميم
		n	النون
		h	الهاء
		w	الواو
		y	الياء



٤٤

٥

٥